قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٩٠ لسنة ٢٠١١

بشأن المجموعة الوزارية للشئون التشريعية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وعلى قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

تشكل مجموعة وزارية للشئون التشريعية برئاسة السيد المستشار/ عادل عبد الحميد - وزير العدل ، وعضوية السادة :

وزير التنمية المحلية .

وزير القوى العاملة والهجرة .

رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء .

مساعد وزير العدل لقطاع التشريع .

ولرئيس المجموعة أن يدعو لحضور جلساتها الوزراء المعنيين ، ومن يرى الاستعانة بهم من المستشارين والخبراء .

(المـادة الثانية)

تجتمع المجموعة الوزارية بدعوة من رئيسها فى المكان وفى الموعد الذى يحدده ، ويجوز أن يكون ذلك بمقر مجلس الوزراء .

(المـادة الثالثة)

تختص المجموعة قبل العرض على مجلس الوزراء بما يأتى :

دراسة ومراجعة الاقتراحات بمشروعات القوانين والقرارات واللوائح التنفيذية التى تعدها الحكومة .

اقتراح ما قد تراه من تعديلات تشريعية للقوانين أو القرارات أو اللوائح .

ما يرى السيد رئيس مجلس الوزراء عرضه من موضوعات .

(المـادة الرابعة)

تعرض المجموعة الوزارية نتائج أعمالها على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها .

(المـادة الخامسة)

يكون للمجموعة أمانة فنية من قطاع التشريع بوزارة العدل .

(المـادة السادسة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المـادة السابعة)

يُنشر هـذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٥ المحرم سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ٢٠١١ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى